

عدك

مجدداً، نحن أمام حالة يتغاضى فيها القضاء عن «جرائم مشهود»، ويستنكف عن القيام بواجباته، بحجة أن من ارتكب الجرم هو فوق القانون، هو يمثل سلطة أعلى بكثير. بطك القصة، هذه المرة، هو كاهن رعية «مار الياس» في «خربة قنفار»، الأب طوني فحل، الذي اعتلى «مذبح الكنيسة» يوم «الجمعة العظيمة»، ووجه تهديدات علنية إلى المديرية العامة للتعاونيات، غلوريا أبو زيد، لأنها - بحسب مزاعمه - أوقفت مشروعاً سكنياً للمطران عصام درويش. استغك «الفحل» المناسبة، مناسبة آلام المسيح، لكسو الصورة بتراجيدياً مضاعفة، وإسقاطها على ما يعانيه مسيحيو الأطراف من «آلام» تتمكك بالتهميش والتهجير

رجال دين فوق القانون: الفحل يهدد والقضاء ساكت

فيضان عقيقي

نحن في عام 2017، لكن ما زال هناك رجال دين يعيشون في القرون الوسطى، تلك الحقبة التي كانت شاهدة على استعباد القائمين على المؤسسة الكنسية للرعايا، باسم الله، واستغلال ما لهم من سلطة روحية ومعنوية على العباد لتطويق العقول. ما قام به كاهن رعية «مار الياس» للروم الملكيين الكاثوليك في بلدة «خربة قنفار» في البقاع الغربي، الأب طوني فحل، مثال على ذلك، فيما القضاء اللبناني يمعن في صم أذنيه، نائياً بنفسه عن التدخل في أي قضية يكون رجل دين أو مؤسسة دينية أحد أطرافها، وكان حقوق المواطنين وسلامتهم وأمنهم في دولة، ارتضاها الدستور مدنية، لا تندرج ضمن اختصاصه عندما يتعلق الأمر برجل دين.

بالجرائم المشهود

في 14 نيسان الحالي، وفي خلال رتبة دفن المسيح بمناسبة «الجمعة العظيمة»، استغل الأب فحل، المنبر الكنسي لتهديد المديرية العامة للتعاونيات في وزارة الزراعة، غلوريا أبو زيد، وكأنه أحد القواميس على «محاكم التفتيش» في القرون الوسطى، يُنزل أحكامه المبرمة غير

القابلة للدحض. لم يتردد فحل بكيل جملة من العبارات التحريضية، قائلاً: «هيدي الإنسانة إسمها غلوريا أبو زيد، وهي مسيحية يمسح إترها، (أي يُمحي أثرها من الوجود) يا عيب الشوم عليها، عم تتهجم على الكنيسة وعلى رأس الكنيسة»، وتابع عظته: «قريباً سيصدر قرار من روما، يُسقط عليها الحرم، لأنها عملت ضد ضميرها وضد الكنيسة». ولم يكتفِ الفحل بذلك، بل أكمل التحريض، مشيراً إلى أنها (أي أبو زيد) مشاركة «في مؤامرة مُفكرّة ضد الكنيسة» وأنها بقرار إداري اتخذته في إطار عملها «أوقفت بناء شقق سكنية في صغين والفرزل وأبلج، وساهمت في رمي عائلات مسيحية من بيوتها»، وتابع الفحل التحريض قائلاً: «بدها تجيب جماعة ليقعدوا بالشقق تبعنا، بس طويلة ع رقيبها ورقبة الزعيم اللي حاميتها، وبدنا ندعسلها رقيبها».

خلفية القضاة

تعود القضية إلى شهر مضي، عندما أوقفت أبو زيد مشروع «تعاونية سيّدة النجاة» السكني، بحجة «تضمّنه مجموعة من المخالفات القانونية»، وهو مشروع يشرف عليه مطران زحلة والفرزل والبقاع للروم

الملكيين الكاثوليك، عصام يوحنا درويش، في كل من صغين والفرزل وأبلج، بهدف «إعادة المسيحيين وتمكينهم في ضيعهم الدقاعة». ردّ وزير الزراعة غازي زعيتر على قرار أبو زيد بعزلها عن منصبها منذراً بأن قرار تعيينها مخالف للقانون، وهو ما حولته الرابطة المارونية إلى قضية «حقوق مسيحيين» لتاليب رأي عام طائفي داعم لأبو زيد باعتبارها «مسيحية يضطهدها وزير مسلم»، أي إن الرابطة ذهبت بعكس ما ذهب إليه فحل من

خلفيات القصة سياسية
يُستغل فيها الدين والطائفة تحت
شعار «حقوق المسيحيين»

اتهامات، واعتبرت أن قضيتها تجسد «حقوق المسيحيين»، لا «التعدي على كنيستهم». أبطل «مجلس شوري الدولة» قرار زعيتر، وأعاد أبو زيد إلى وظيفتها بكامل صلاحياتها. إلا أن زعيتر أمعن في قرارها ورفض التسليم بحكم القضاء. إلا أن للقصة خلفيات سياسية انتخابية، يتسابق طرفاها (آل

سكاف في زحلة ومن معهم من جهة، والمطران درويش ومن يقف خلفه من مرجعيات سياسية من جهة أخرى) على استغلال الدين والتحريض الطائفي، على أكتاف المسيحيين المهتمّين كما غيرهم من مواطني الدولة اللبنانية، وذلك عبر حمل شعار «صون حقوقهم»، وكأنها حقوق محصورة بتوظيف أحد أتباع الأحزاب والمرجعيات الطائفية أو بناء شقق تستفيد منها مؤسسة دينية.

القضاء الساكت

بعيداً من القضية التي هي أساساً مسألة متصلة بأنظمة العمل في الإدارات العامة، وأبدي مجلس شوري الدولة رأيه فيها، يبقى استغلال رجال الدين في لبنان لمواقفهم في شؤون غير دينية، غير محصور بهذه الواقعة فحسب، بل هو القاعدة، التي يلجأ إليها للعب على الغرائز الطائفية وتجييش الناس المهتمّين في الأساس لابتزاز ممان، فيستغل فيها الدين لترويض العقول، ويُستعمل فيه التوكيل الديني للتحريض الرخيص. ففي حزيران الماضي، انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي فيديو للرئيس الفخري لنادي «الحكمة»، الأب جان بول أبو غزالة، يبرّر فيه «همجية» الجمهور في خلال مباراة

كرة السلة بين فريق «الحكمة» و«الرياضي»، قائلاً إن زجاجات المياه التي رماها هؤلاء هي «مياه مصلاية» ترمى على «التانيين»، محوّلاً لعبة رياضية إلى خصام طائفي بين المسيحيين (من جمهور الحكمة) والمسلمين (من جمهور الرياضي). كذلك في خلال الانتخابات البلدية في ربيع 2016 تعرّضت مرشحة حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» في جبيل، كلود مرجي، لحملة تحريض من داخل الكنيسة، عندما خصّها كاهن رعية «مار يوحنا» في جبيل الأب جان بول الحاج، بعظة شيطنها فيها، في محاولة للتأثير برأي الناخبين، وذلك فقط لأنها مارست حقها السياسي وأعلنت ترشّحها ديمقراطياً، حارمة لأئحة رئيس البلدية الحالي زياد حواط الفوز بالتركيبة، هذه العظة، كما غيرها من فتاوى التحريم والتهديد والتحريض، شاهد عليها القضاء اللبناني، وهو لم يحرك ساكناً، على الرغم من القوانين التي تفرض عليها التحرك من أجل حماية حقوق المواطنين وحرّياتهم. كذلك صممت الكنيسة إزاء هذه الأفعال الجرمية، وبرت غالباً في دور الغطاء لا المنع. يشير الحامي وديع عقل، إلى أن «لا حصانة قضائية على رجل الدين»، وتالياً إن «ارتكابه لأي جرم، مثل التهديد بالقتل والتحريض وإثارة النعرات، علناً، يفترض تحرك النيابة العامة عقوفاً، دون إذن مرجعيته الدينية، لاستجوابه، ويكفي تقديم إخبار أو الإدعاء عليه مباشرة، لكون الجرم قائماً بحسب التوصيف القانوني بغض النظر عن الحساسيات والحسابات التي قد تعرقل تحركاً مماثلاً»، ويتابع عقل: «يندرج هذا الفعل ضمن خانة استغلال المنابر الدينية لغايات غير دينية، فرجل الدين وظيفته محدّدة، وتحديد رجل الدين المسيحي، عملاً بنص الإنجيل القائل: أتركوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

غطاء كنسي

لكن ماذا عن موقف الكنيسة؟ اتصلت «الأخبار» بمطران زحلة والفرزل والبقاع للروم الكاثوليك، عصام يوحنا درويش، (يتبع له الأب فحل) الذي رفض الردّ، قائلاً: «ما بدي إحكي بالموضوع خصوصاً معكم، لأنكم مش أمينين باللي بتقولوا، بدمك تزيطوا وضعكم قبل لإحكي». كذلك رفضت مطرانية الروم الكاثوليك التعليق على الموضوع، واكتفت مصادر داخلها بالإشارة إلى أن «رجل الدين هو رجل محنة وسلام ومسامحة، ويفترض به أن يعظ بما ينسجم مع هذه القيم، أمّا محاسبتها على أي مخالفة لهذه القيم، فتبقى متعلقة بالمسؤول عنه وفق الهرميّة الكنسية، الذي يقدر العقوبة بحسب المعطيات المتوافرة والمتلازمة مع أي قضية».

لا حصانة قضائية على رجل الدين، وارتكابه لأي جرم يفترض تحرك النيابة العامة عقوفاً (مروان بو حيدر)

